



سلسلة إلقاء الضوء على قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X: النوع الاجتماعي

سلسلة  
إلقاء الضوء

استجابة - سرعة - رد الفعل



إعادة تنشيط مفاوضات السلام المتوقفة:  
التحديات والفرص لإدماج النساء

كريستين بيل وروبرت فورستر



يستند هذا البحث إلى قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X التي أبرمت في أي مرحلة من مراحل عملية السلام ما بين عامي 1990 و2016. يمكن البحث في قاعدة البيانات بالكامل وهي تدعم كلاً من الفحص النوعي والكمي لاتفاقات السلام.

المؤلفان: كريستين بيل وروبرت فورستر

مَوْل هذا الإصدار من سلسلة إلقاء الضوء بدعم سخّي من وزارة ألمانيا الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية.

تعد سلسلة إلقاء الضوء على النوع الاجتماعي في قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X مبادرة بتكليف من قسم السلام والأمن في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وجهات النظر التي تم التعبير عنها في هذا الإصدار تخص المؤلفين، ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أو الأمم المتحدة، أو أي من المنظمات المنتسبة لها.

تمثل هذه الحلقة من سلسلة إلقاء الضوء أحد مخرجات برنامج أبحاث التسويات السياسية (www.politicalsettlements.org) في جامعة إنديرة، والذي يستمد تمويله الرئيسي من وكالة المملكة المتحدة للمعونة التابعة لوزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة لصالح الدول النامية. المعلومات وجهات النظر الواردة في هذا الإصدار تخص المؤلفين. ولا يوجد هنا ما يمثل وجهات نظر الوزارة.

يود المؤلفان أن يتوجها بالشكر إلى الزملاء في هيئة الأمم المتحدة للمرأة الذين أنفقوا وقتهم في مراجعة المسودات السابقة، ومنهم ميزراي أفا ميندزي وجايريبلا بوروفسكي وراشيل دوروكس ولوران فون إكار تسبرغ وأنيسة والجي. كما نعبر عن تقديرنا للمراجعين الخارجيين الذين قدموا أيضاً تعليقات ماثلة موسعة وثاقبة على المسودات السابقة، ومنهم ماغي بيرني وروجر ماكغينتي وكاثرين تيرنر. والشكر أيضاً مستحق للفريق في برنامج أبحاث التسويات السياسية، ومنهم لورا وايز لمراجعتها مسودات سابقة وهاريت كورنيل وروبرت ويلسون وريك سميث من وكالة سميث للتصميم الذين تولوا أعمال التدقيق والإنتاج. وتظل أي أخطاء مسؤولية المؤلفة دون غيرها.

صور الغلاف: جميع الصور خاضعة لحقوق الطبع.

©2019 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. جميع الحقوق محفوظة.

# المحتويات

01 سلسلة إلقاء الضوء على قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X

---

02 مقدمة

---

03 حين تتعطل مفاوضات  
في اتفاقيات السلام

---

07 التحركات الرامية لإعادة بدء عمليات المحادثات الرسمية:  
التحديات والفرص للنساء

07 1. توسيع الخيمة

10 2. النهج الجديدة المتعددة المستويات

13 3. تغيير الوسيط، واستخدام أطراف ثالثة لمهام الرصد  
والإنفاذ الجديدة أو تحديد مواعيد جديدة

15 4. استغلال وساطة القناة الخفية

17 5. الدبلوماسية المكوكية

18 6. اتخاذ تدابير بناء الثقة

19 7. قيام أحد الجانبين بتحريك من طرف واحد

---

21 الخلاصة

---

22 الموارد الرئيسية

---

23 المراجع

---

## سلسلة إلقاء الضوء على قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X

تتناول سلسلة إلقاء الضوء على قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X أسئلة تتعلق بعمليات السلام المقارنة، يثيرها الساعون إلى التأثير على عمليات السلام والانتقال لجعلها أكثر شمولاً. تقدّم كل حلقة من سلسلة إلقاء الضوء مواد مقارنة من اتفاقات السلام تتعلق بقضية رئيسية، وفي بعض الأحيان تشير إلى سياق محدد أثير السؤال من خلاله، وفي بعض الأحيان توضع في إطار أعم. تتناول سلسلة النوع الاجتماعي الأسئلة التي يثيرها نطاق من الجهات الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع الإشارة إلى مشاركة المرأة المُجدية وكذلك النهج المراعية للنوع الاجتماعي والمستجيبة له.

تتناول هذه الحلقة من سلسلة إلقاء الضوء السؤال التالي:

حين تتعطل مفاوضات السلام الرسمية أو تنهار، كيف تحاول جهود الوسطاء الدوليين والجهود الدبلوماسية الأخرى إعادة تحفيزها؟ ما هي التحديات والفرص التي تنشئها هذه الجهود للنساء ومناصري المساواة بين الجنسين؟

## مقدمة

تواجه مفاوضات السلام والانتقال الرسمية في العادة صعوبة في التوصل إلى اتفاق سلام وطني، كما تبين عمليات السلام في سوريا وليبيا واليمن. إذ تعطلت المفاوضات الرسمية هنا أو تقدمت ببطء شديد دون اتفاق واضح على تسوية سياسية على الصعيد الوطني. تتناول هذه الحلقة من سلسلة إلقاء الضوء الطرق الرئيسية التي يحاول بها أطراف النزاع والوسطاء إعادة إحياء عمليات التفاوض الرسمية (المسار الأول) المتعطلة، وتحدد تحديات وفرص إدماج النساء التي يمكن أن تنشأ.

نؤكد على أن النساء يقمن عادةً بدور رئيسي بجانب المجتمع المدني في الضغط على العمليات المتعطلة لكي تمضي قدماً. إذ ينظمن ممارسة الضغط على الأطراف المشاركة في النزاع لاستئناف المفاوضات أو الانتهاء منها، ويسهمن بأفكار رئيسية لكسر الجمود، وعادةً ما يحافظن على فكرة السلام حية من خلال بناء السلام بصفة مستمرة على أرض الواقع. ولا تتناول هذه الحلقة من سلسلة إلقاء الضوء الاستراتيجيات التي يمكن للنساء استخدامها للضغط على الأطراف من أجل العودة إلى مائدة المفاوضات، حيث يجري تناولها جيداً في أماكن أخرى<sup>1</sup>. وسوف يتشكل دور النساء في التأثير على محاولات إعادة بدء العمليات الرسمية المتعطلة من خلال دورهن حتى هذه النقطة، والذي سوف يتفاوت من سياق إلى سياق.

تستند هذه الحلقة من سلسلة إلقاء الضوء، بدلاً من ذلك، إلى بيانات عمليات السلام المُقارَنة للنظر في التكتيكات الرئيسية التي يميل أطراف النزاع والوسطاء إلى استخدامها حين تتعطل عملية التفاوض الرسمية، التي يطلق عليها اسم عمليات المسار الأول، وتُنظر في أثر هذه التكتيكات على النساء بغية إثراء استراتيجيات المشاركة. ويتمثل الغرض منها في توفير معلومات لمناصري المساواة بين الجنسين تركز على توقع التحديات ومعالجتها وعلى استغلال الفرص السانحة بفعالية.

## حين تتعطل مفاوضات السلام الرسمية

على مدار أي نزاع، ستكون هناك محاولات مستمرة لإنهاء النزاع سلمياً، والكثير منها تبدأه النساء مع شركاء آخرين من المجتمع المدني. ولكن مصطلح 'عملية السلام' يستخدم أكثر حين تنتقل الأطراف الرئيسية المشاركة في النزاع من ميدان المعركة إلى طاولة المفاوضات في محاولة للتوصل إلى تسوية ما<sup>2</sup>. ونادراً ما يأتي قرار أطراف النزاع بالدخول في مفاوضات من التزام بالسلام في واقع الأمر: إذ تنسم بيئة المفاوضات باستعداد مستمر لاستخدام العنف من أجل تحقيق أهداف سياسية، وانعدام الثقة بين الأطراف الذين يحاولون هزيمة بعضهم البعض أو القضاء على بعضهم البعض. ونتيجة لذلك، عادة ما تكون عمليات السلام هشة، ويكون احتمال فشلها مرتفعاً. فحتى عمليات السلام التي نجحت في نهاية المطاف في إنهاء العنف إلى حد كبير، تكون قد شهدت عادةً في إحدى مراحلها لحظات من المأزق التي تبدو غير قابلة للحل.

تتعطل مفاوضات السلام وتعجز عن إحراز التقدم نتيجة بعض الأسباب الرئيسية التالية:

المشكلات المتعلقة بالثقة والالتزام تحدثت المشكلات المتعلقة بالالتزام حين يكون أحد طرفي النزاع، أو كلاهما، غير قادر أو غير مستعد للالتزام بتنفيذ التسوية المتفق عليها من خلال التفاوض في المستقبل.<sup>3</sup> وقد يعكس عدم الالتزام أن الطرفين قد التزما بالدخول في المحادثات لأسباب استراتيجية (مثل تأمين الدعم الدولي أو المحافظة عليه)، مع ضعف الالتزام بتقديم تنازلات بحثاً عن السلام. قد لا يرى المشاركون في النزاع أن الحوافز التي توفرها عملية السلام لإنهاء العنف جذابة بدرجة كافية. كما تواجه أطراف النزاع مخاطر عند الدخول في مفاوضات السلام.

تكون النزاعات داخل الدول في العادة بين الدولة أو الحكومة والجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية. ومن منظور الحكومة، يمثل الإقرار بجماعة متمردة من خلال الحوار مخاطرة قد تؤدي إلى إضفاء الشرعية على الجماعة وتشجيع الجماعات الأخرى على الظهور وممارسة الضغوط أيضاً لتحقيق مطالبها (بما في ذلك بالطرق العنيفة). يمكن أيضاً أن تخشى الحكومات من استخدام المفاوضات للضغط عليها لتترك السلطة، على سبيل المثال، من خلال الالتزام بتقاسم السلطة أو نقل صلاحياتها إلى المستوى الإقليمي أو حتى نقل السلطة من خلال العمليات الديمقراطية.<sup>4</sup> بالنسبة للجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية، قد يعني وقف إطلاق النار، ربما مع وعد بنزع السلاح، فقدان النفوذ الذي أجبر الجهات الفاعلة التابعة للدولة على الجلوس إلى مائدة المفاوضات (نظراً لأن الدولة سوف تحتفظ دائماً بحقها في استخدام القوة). لذلك فإن الدخول في مفاوضات السلام قد يحمل مخاطر الهزيمة والإبادة. ويعد التخفيف من المشكلات المتعلقة بالالتزامات أحد المهام الرئيسية لمحادثات السلام وأي اتفاق يُبرم في نهاية الأمر، وعادة ما يتطلب دعم أطراف ثالثة من قوات حفظ السلام.<sup>5</sup> وعادةً ما ترتبط قضايا الالتزام ارتباطاً وثيقاً بانعدام الثقة في الأطراف الأخرى وفي عملية السلام ذاتها.

## فقدان زخم عملية السلام

يمكن أن تتعطل مفاوضات السلام أيضاً بطريقة أقل شدة، على سبيل المثال، حين تستمر المحادثات دون تقدم يذكر أو تشوبها الأعياب والشروط المسبقة. يمكن أن تحدث فترات مطولة من الخمول الدبلوماسي الداخلي أو الخارجي حين تحظى قضايا أخرى بالأسبقية على المستوى الوطني أو حتى على المستوى العالمي، أو عندما تفتقر الأطراف للإرادة السياسية اللازمة لإحراز التقدم. وبدلاً من ذلك، قد تضعف العمليات التي تقودها جهات دولية نظراً لانعدام تأثير الجهات الفاعلة الدولية أو انعدام الإرادة السياسية لديها للضغط على الأطراف من أجل التوصل لحل، أو نتيجة تغير المصالح الوطنية وتعارضها. يمكن لعدم إحراز التقدم، في حد ذاته، أن يؤدي إلى تفكك عملية السلام، بتسببه في المزيد من خيبة الأمل الاجتماعية وانعدام الدعم الشعبي للعملية و/أو المزيد من تدهور الثقة بين الأطراف. يمكن أن تؤدي عمليات السلام إلى نشوء أوضاع 'اللاسلم واللاحرب' التي تصبح فيها أطراف النزاع 'مستريحة' نتيجة تعطل عملية السلام.

يمكن أن يؤدي تحول ديناميات الصراع إلى تغيير ميزان القوى في وسط المفاوضات

◀ ظهور جماعات مسلحة أو أحزاب سياسية جديدة بما في ذلك الأطراف التي تتشكل من خلال الانقسامات أو التحالفات الجديدة (التي قد تحدث في بعض الأحيان بسبب عملية السلام ذاتها) ويمكن أن تغير ميزان القوى الذي أدى إلى مفاوضات السلام، مما يعطل عملية السلام.

◀ ظهور قيادة سياسية جديدة في أعقاب الاغتيالات أو الموت لأسباب طبيعية أو الحظ العاثر غير المرتبط بالنزاع أو الانتخابات، قد يأتي بقيادات جديدة في جانب الدولة أو الجانب غير التابع للدولة، تتخذ موقفاً قوياً مضاداً لعملية السلام. وقد يصبح حينئذ الالتزام بالتوصل إلى اتفاقات السلام أو تنفيذها غير موجود تقريباً (ولكن بالطبع يمكن للقيادة الجديدة أيضاً في بعض الأحيان أن تكون ذات أثر معاكس يتيح فرصاً جديدة للمشاركة والزخم).<sup>6</sup>

◀ تدخلات جديدة من جهات فاعلة خارجية – قد تغير أيضاً الجهات الفاعلة الجيوسياسية الجديدة التي تدخل إلى معترك النزاع ديناميات السلطة، مما يغير الحوافز لدى طرف أو أكثر من أطراف النزاع الوطني للتوصل إلى تسويات، كما حدث في نزاع سوريا واليمن.



◀ وقوع حدث غير متوقع قد يؤدي إلى تعطيل العملية مع عواقب لا يمكن التنبؤ بها هناك نطاق من الأحداث الأخرى التي يمكن أن تعطل عمليات السلام وتخرجها عن مسارها بطرق لا يمكن التوقع بها أو التخطيط لها. وتشمل هذه الأحداث الكوارث الطبيعية، فقد كان للتسونامي الذي وقع عام 2004 في المحيط الهندي عواقب غير مقصودة على عمليات السلام في سريلانكا وأتشيه (إندونيسيا). في أتشيه، أكسب التسونامي عملية السلام صلابة أدت إلى خمس جولات من المفاوضات بعد التسونامي، كان يُنظر فيها إلى السلام باعتباره ضرورة من ضرورات إعادة البناء. في سريلانكا، ركز اتفاق تقاسم السلطة بعد التسونامي على إعادة بناء مناطق التاميل المتضررة، بين حكومة سريلانكا ونمور تاميل إيلام للتحرير. وقد قُدم اعتراض على هذا الاتفاق أمام المحكمة العليا لسريلانكا نظراً لانتهاكه حقوق المواطنين وسلامة أراضي الدولة مما أدى إلى مزيد من التفكك في عملية السلام بطرق أدت إلى موجة جديدة من الحرب.<sup>7</sup>

## التحركات الرامية لإعادة بدء عمليات المحادثات الرسمية: التحديات والفرص للنساء

حين تتعطل محادثات 'المسار الأول' يمكن لأطراف النزاع والوسطاء أن يحاولوا تجاوز المأزق بطرق عديدة. وتعتمد الطرق المحددة المُختارة على سبب انهيار المفاوضات. ولكن، النمط المختار لإعادة تنشيط المحادثات سوف ينشئ مخاطر وفرصاً لإدماج النساء وفرصاً للتأثير على المحادثات.

نحدد أدناه الطرق السبعة الرئيسية التي يميل أطراف النزاع والوسطاء إلى استخدامها لإعادة تنشيط المحادثات المتعطلة، ونشير إلى ما تؤدي إليه من فرص وتحديات لإدماج المجموعات الاجتماعية الأوسع، ومنها النساء.

### 1. 'توسيع الخيمة': توسيع عملية المحادثات لكي تشمل جهات فاعلة جديدة

يُستخدم عادةً أسلوب 'توسيع خيمة' عملية المفاوضات لإشراك جهات فاعلة جديدة في المحادثات الرسمية وأيضاً في ترتيبات الحكم الانتقالي الجديدة، وعادة ما يستخدم لمعالجة ديناميات الصراع الجديدة. ينصب التركيز الرئيسي عادةً على كيفية إشراك المزيد من الجماعات المتمردة. وبصفة أساسية، ينطوي 'توسيع الخيمة' على فتح عملية المحادثات الرسمية لكي تتضمن المتنافسين الجدد على السلطة ويمكن أن يستخدم أيضاً لزيادة شرعية عملية السلام. وتركز المحادثات عادةً على تنشيط الترتيبات الانتقالية. يمكن أن تؤدي زيادة أعداد المشاركين في المحادثات إلى الآثار التالية: (أ) خفض تأثير أطراف النزاع المشاركة بالفعل في عمليات التفاوض؛ (ب) إتاحة تهميش رئيس حكومة عنيذ أو إزاحته عن منصبه؛ (ج) إشراك أطراف النزاع الجدد لحثهم على الالتزام بوقف إطلاق النار. ولكن هذه الإضافات قد تغير توازن التفاهات السابقة فيما يتعلق بطبيعة مشاركة المرأة في المفاوضات. بالإضافة إلى ذلك، وكما سوف نرى، يمكن في بعض الأحيان أن يؤدي توسيع الخيمة بأسلوب يركز على تضمين جهات فاعلة عنيذة جديدة إلى المزيد من التركيز على استخدام العنف كمبرار للإدماج، ومن خلال ذلك، قد يزيد من إقصاء المنظمات غير العنيذة مثل الجمعيات النسائية.

يستجيب أسلوب توسيع الخيمة لبعض الحوافز التي تُشئنها عملية السلام – وبخاصة فهم القتال باعتباره الأداة الرئيسية للحصول على مكان على طاولة المفاوضات. ويمكن أن يؤدي إلى ديناميكية توسيع خيمة النزاع بصورة تزداد بلا توقف. وقد شوهدت بعض هذه الأنماط في ليبيريا في الفترة من 1990 إلى 1997، وفي السودان أثناء عقد الألفينيات وفي جنوب السودان مؤخراً.

**فرص الإدماج والمخاطر التي تواجهه:** ولكن توسيع الخيمة، برغم ما يسببه من مشكلات، يمكنه إتاحة فرص جديدة لإدماج النساء. حيثما يجري إقصاء النساء من المحادثات الأصلية أو من الحكومة الانتقالية، يمكن لمبادرات توسيع الخيمة أن تمثل فرصة جديدة للنقاش بشأن الإدماج في عملية المحادثات وتحقيقه. ويكون الوسطاء في العادة على دراية بأن عملية السلام تحتاج إلى المزيد من الشرعية والمشاركة الشعبية، وإلى اشتراك مجموعات بخلاف الجهات الفاعلة المسلحة. وحيثما تظهر نزاعات جديدة، تهتم الجهات الفاعلة الدولية بالألا تظهر كما لو كانت تكافئ على العنف، وقد تكون لديها قابلية لإعادة بناء المحادثات على أساس أوسع من ذي قبل. في جنوب السودان، على سبيل المثال، تضمنت عملية 'تنشيط' تتعلق بانتهاء اتفاق سابق نطاقاً من الجهات الفاعلة من المجتمع المدني في مناقشات على طاولة المفاوضات، مما أدى إلى توسيع نطاق الإدماج ليتجاوز أطراف النزاع. ويجب التعامل مع هذا المثال بحذر، نظراً لأنه لم يؤد في النهاية إلى اتفاق شامل، ولكنه انتهى بتنشيط الاتفاق الذي استمر يعطي الأولوية لوجهات نظر الجهات الفاعلة المسلحة وداعميهم الدوليين، على الرغم من وجود نصوص النوع الاجتماعي.

يمكن لتوسيع الخيمة أن يحمل أيضاً مخاطر الإقصاء. فحيثما يجري التعامل مع مفاوضات السلام من خلال إدخال جهات فاعلة جديدة، يمكن في بعض الأحيان أن تصبح عملية سابقة بذلت النساء جهداً كبيراً لاكتساب سبل النفوذ فيها، أكثر حصريّة. ومع إدخال المزيد من الجهات الفاعلة في العملية، فإنهم يدخلون في مفاوضات يزداد ألقها ضيقاً وتركز على الشروط المسبقة للجهات الفاعلة المسلحة التي تتعلق بأي تعهد بإيقاف العمل المسلح. يمكن أن تؤدي الرغبة في إنهاء العنف إلى زيادة التركيز على احتياجات الجماعات المسلحة المنتهكة، التي تطالب بمزيد من السرية، وإلى نطاق من المطالب المتعلقة بإدماجها في النظام الدستوري الجديد كمقابل لوقف إطلاق النار. وفي بعض الأحيان، قد يؤدي هذا إلى تضيق عملية واتفاق كانا في السابق تشاركيين على نطاق واسع، كما حدث في بوروندي وإيرلندا الشمالية. في كلا الحالتين، تم تضيق نطاق المفاوضات الجديدة لتركز بصفة أساسية على مطالب الأطراف المتمردة، بدلاً من إعادة انعقاد الهيكل التشاركي الواسع الذي كان قد أدى إلى [اتفاق بلفاست/الجمعة العظيمة واتفاقية أروشا](#)، على التوالي. في كلا المثالين، أعيدت كتابة اتفاق السلام ذي القاعدة العريضة الذي تم بمدخلات هامة وتأثير هام من النساء، بواسطة عمليات "ثنائية" أضيق بكثير مع أطراف لم تكن قد وافقت على اتفاق السلام في المرة الأولى، وتمت هذه العمليات في هذه المرة بدون مدخلات مباشرة من المرأة أو المجتمع المدني في العملية.

هناك أيضاً قيود على توسيع الخيمة تتعلق بمدى شرعية العملية، نظراً لأن الجهات الفاعلة المسلحة الجديدة تشارك نتيجة قدرتها على استخدام القوة العنيفة، في عملية تهدف إلى إعادة تشكيل الدولة كدولة شرعية تحكمها سيادة القانون. وبالإضافة إلى ذلك، مع زيادة عدد المشاركين على طاولة المفاوضات، تزداد صعوبة التوصل إلى تسوية.<sup>8</sup>

### مجاهاة الإقصاء والحُجج المتزايدة المؤيدة للإدماج

سوف يتحتم على الدوائر التنظيمية، بعيداً عن أطراف النزاع الرئيسية – وأبرزها النساء – تقرير الموقف الذي سوف تتخذه فيما يتعلق 'بتوسيع الخيمة'. هل ستعارضه؟ أم هل سوف تستخدمه من منطلق 'أنا أيضاً' لكي تجد لنفسها مكاناً على الطاولة أو على الأقل مدخلاً واضحاً إلى عملية المحادثات؟ وفي الغالب، سوف يلزم اتخاذ قرارات استراتيجية صعبة تتعلق بتوقيت وكيفية الضغط لتحقيق الإدماج المُجدي، وبالمخاطر التي قد تؤدي إلى زيادة تمزق العملية. سوف يلزم إقرار هذه الاستراتيجيات من قبل النساء في سياقهن الخاص، مع تقدير ما يمكن أن تتحملة المناقشات السياسية وما هي أفضل السبل للسعي إلى تحقيق المشاركة المجدية والمساواة. ولكن الجهات الفاعلة من المجتمع المدني، ومنها النساء، سوف تتمكن من تقديم حُجج قوية تبيّن أن المحادثات إذا انفتحت على المزيد من الجهات الفاعلة المسلحة لمعالجة استخدامهما للعنف، فإنها يجب أن تفتح أبوابها أيضاً لِمَن يملكون الخبرة والالتزام ببناء السلام – ومنهم المنظمات النسائية والدوائر التنظيمية المتحالفة.

ولكن الضغط من أجل التمثيل يتطلب أيضاً القدرة على اقتراح كيفية اختيار النساء وتمكينهن من التأثير على طاولة المفاوضات الرسمية. ويمكن لهذه المناقشات أن تكون صعبة بين النساء، اللاتي لن تكون لهن وجهات نظر موحدة أو مواقف سياسية موحدة وسوف تكون هوياتهن متباينة. كما يمكن أن يؤدي التوتر إلى انهيار التحالفات بين النساء (وقد تستغل الأطراف هذا التوتر في بعض الأحيان، أو يُسيّبه الوسيط بلا قصد)، على حساب وضع جدول أعمال مشترك لنوع التغيير المرجو على طاولة المفاوضات. لذلك قد تحتاج النساء وغيرهن من الجهات الفاعلة المدنية إلى الدعم والمساندة بصفة خاصة فيما يتعلق بالمجال اللازم والموارد اللازمة للاجتماع من أجل تشكيل تحالفات استراتيجية والتفكير ملياً في المجالات التي يمكن وضع استراتيجيات مشتركة فيها (إلا أن الدعم يمكن بالطبع أن يكون مفيداً خلال جميع مراحل العملية).

## 2. النهج الجديدة المتعددة المستويات: المحادثات لمعالجة صور النزاع 'الأعلى' أو 'الأدنى' من النزاع الوطني.

قد تُبنى عمليات السلام لمحاولة الالتفاف حول مفاوضات السلام الرسمية المتعطلّة ومعالجة الديناميات المحلية أو الدولية للنزاع من خلال تحريك جهود الوساطة إما 'إلى أسفل' أو 'إلى أعلى'. يمكن لتركيز جهود تسوية النزاع على 'مستوى' جديد من مستويات النزاع أن يفتح مسارات بديلة لبناء السلام من خلال استراتيجية قائمة على 'عملية سلام متعددة المستويات'. تستند هذه الاستراتيجية إلى حقيقة أن الكثير من النزاعات لا تكون بين مجموعتين رئيسيتين، ولكنها تنطوي على أنظمة نزاع معقدة تضم نزاعات متعددة مرتبطة ببعضها البعض.

'الأدنى': يمكن للاتفاقات المحلية التي تتناول النزاعات المحدودة النطاق أن تتيح فرصاً لتجنب أفراد معروفين 'بالصعوبة' على المستويات الأعلى، وإنشاء جزيرة للسلام داخل منظومة النزاع الأكبر. قد تحتاج النزاعات التي تتسم بجماعات مسلحة دائمة الانقسام إلى صور من الاتفاقات المحلية لتحقيق استقرار الموقف على الأرض من خلال معالجة النزاعات المحلية التي ترتبط بالنزاع الوطني. جرى تيسير مؤتمرات السلام المحلية في أماكن مثل كينيا والصومال وجنوب السودان بواسطة بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة؛ وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة؛ ومنظمات المجتمع المدني مثل المركز الإفريقي للتسوية البناءة للمنازعات، ومنظمة إنتربيس ومركز الحوار الإنساني، بالإضافة إلى لجان حفظ السلام الوطنية. بالإضافة إلى المبادرات على المستوى المحلي التي تعمل جنباً إلى جنب مع عملية السلام الوطنية، تسن المجتمعات المحلية عادةً وتتبنى صوراً جديدة من التفاعل الاجتماعي والتجاري والثقافي عبر المجتمعات المحلية في المجال الذي تتيحه عمليات السلام واتفاقات وقف إطلاق النار. انظر أيضاً، سلسلة النوع الاجتماعي وايز، وفورستر ويل، 2019. عمليات السلام المحلية: الفرص والتحديات لمشاركة النساء، برنامج أبحاث التسويات السياسية.

'الأعلى': يلاحظ بصورة متزايدة، أن المسيطرين على النزاع قد يكونون خارج حدود البلد، كأن يكونوا من المقيمين في بلد مجاور أو بلد أجنبي آخر. قد يكون الاتفاق بين الدول الذي يُبزم مع المشاركين في النزاع بصفة أعم ومع الضامنين مطلوباً لمحاولة التوصل إلى وقف إطلاق نار دولي وإلى اتفاق لضمان ودعم أي جهود وطنية. عادةً ما يؤدي النزاع داخل الدولة ذو الأبعاد الجيوسياسية إلى مفاوضات بين الدول تضم الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية التي استخدمت القوة في النزاع، أو مؤلت أحد أطرافه، لمعالجة البعد الدولي للنزاع وتحفيز أطراف النزاع الوطنية على صنع السلام. كان النزاع في دارفور، على سبيل المثال، برعاية دول خارجية واعتمدت التسوية النهائية على المفاوضات بين الدول من أجل تحقيق الاستقرار في النزاعات الجارية داخل الدولة. وبالمثل، سعت عملية جرت في البحيرات الكبرى الأفريقية لإنتاج أطر لاتفاقات التعاون الإقليمي فيما يتعلق بالنزاعات المرتبطة بالمنطقة اعتباراً من عام 2004، إلى إنهاء رعاية الدول للمتطرفين في الدول المجاورة. يميز النزاع الجيوسياسي (وفي بعض الأحيان عمليات تسوية النزاعات المتعددة والمتضادة) النزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما هو الحال في ليبيا والعراق وسوريا واليمن.

**فرص الإدماج والمخاطر التي تواجهها:** ويمكن أن يؤدي التحرك فيما وراء عملية السلام الوطنية للتركيز في الاتجاه 'الأدنى والخارجي' على الاتفاقات المحلية إلى إتاحة فرص للنساء. وفي بعض الأحيان، قد يكون من الأسهل على النساء، كناشطات وزعيمات محليات، أن يُعترف بهن ويُقبلن كوسيطات، أو أن يؤثرن على عمليات المحادثات هذه، وأن ينجحن في معالجة الاحتياجات المحددة بحسب النوع الاجتماعي والاحتياجات الإنسانية. تقوم النساء عادةً بأدوار ذات أهمية خاصة في مبادرات التنمية المجتمعية الأعم التي تجد مجالاً للعمل أثناء عملية السلام. وفي بعض الأحيان، يمكن أن تسبق هذه المبادرات عملية السلام، وأن تجعلها تبدو ثقيلة وجامدة، انظر على سبيل المثال النظورات في قبرص حيث أنشئت حركة نسائية للمساواة والسلام تشمل الجزيرة بأكملها في وسط عملية رسمية متعطلة<sup>9</sup> وتتضمن المنظمات غير الحكومية وبرامج الإغاثة وبعثات الأمم المتحدة، بصورة منتظمة، مكوناً يختص بالأنوع الاجتماعي يمكن استخدامه لدعم الإدماج حيثما كان متاحاً.

يمكن أيضاً أن يؤدي استحداث مستويات جديدة من المحادثات للنساء إلى تحديات لإدماج المرأة. فالاتفاقات المحلية للغاية، على سبيل المثال، قد تقتصر على 'الرجال الأقوياء' المحليين، أو قد تضرب بجذورها في العادات التقليدية المحلية ويتحكم فيها الزعماء الذكور، مما قد يؤدي إلى نصوص لا تتفق مع النصوص الدولية للمساواة في حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن المكونات التي تختص بالأنوع الاجتماعي، يقصد منها تعزيز المشاركة المجدية للمرأة، وإدماج وجهات النظر المتعلقة بالأنوع الاجتماعي، إلا أنها قد تواجه بيئات مُقيّدة وقد تجد نفسها بدون قصد تعمل في الصومعة المنعزلة لما يُطلق عليه 'قضايا المرأة' حتى تظل النساء مُهمشات من المناقشات التي تتخذ فيها القرارات الأعم. ويمكن أيضاً أن تؤدي المشاركة في المفاوضات المؤدية إلى الاتفاقات المحلية إلى مخاطر للنساء، نظراً لأنه في حالة انهيار الاتفاق في وقت لاحق قد تكون النساء اللاتي شاركن في الوساطة حينئذ أكثر بروزاً كجهات فاعلة سياسية، وبالتالي أكثر تعرضاً للمخاطر.

يمكن أن يؤدي تحويل تركيز عملية السلام 'إلى أعلى وإلى الخارج' أو إلى 'ما فوق' العملية الوطنية لمعالجة الديناميات الجيوسياسية للنزاع إلى خطر تحويل العملية إلى عملية أقل انفتاحاً بالنسبة للمرأة. تتسم المحادثات الدبلوماسية الرفيعة المستوى بين الدول في العادة بوجود مشاركين من السلك الدبلوماسي للدولة الذي يُقصر النساء. وتميل هذه المحادثات إلى معالجة جداول أعمال وقف إطلاق النار وما يتعلق بها من قضايا أمنية بين الدول، مما يجعل مخاوف المرأة يُنظر إليها غالباً من الوسطاء باعتبارها ثانوية بالنسبة لمسعى 'إيقاف القتال'. على سبيل المثال، شهدت الذكرى الخامسة عشر لصدور قرار مجلس الأمن 1325 بالأمر المتحدة المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، دعماً واسعاً في مناظرة مفتوحة في مجلس الأمن. وبالرغم من هذا، وبعد بضعة أيام، يبدو أن مؤتمراً مشتركاً بين الدول بشأن سوريا لم يتضمن أي مندوبات من النساء، على الرغم من إنشاء اليات مبتكرة مثل المجلس الاستشاري للمرأة ومنتدى للمجتمع المدني في عملية محادثات جنيف ذاتها. وقد أقصت عملية 'الاستانة' بين تركيا/روسيا/إيران النساء على نحو مماثل.

وعند إدماجهن، تكافح النساء عادة للحصول على مشاركة مجدية. ففي محادثات مؤتمر مدريد بين إسرائيل والفلسطينيين التي جرت في أوائل التسعينات، على سبيل المثال، كانت حنان عشراوي موجودة ضمن فريق المؤتمر الفلسطيني، ولكنها كانت في بعض الأحيان تقوم بالدور 'الأضعف' الذي يتمثل في الحديث إلى وسائل الإعلام، مع إقصائها من بعض المحادثات. وفي نهاية المطاف، جرى تخطي فريق التفاوض بأكمله عن طريق محادثات مباشرة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل كانت تتم من خلال قناة خلفية سرية، جرى التفاوض خلالها للتوصل إلى اتفاق أوصلو بصورة منفصلة عن مؤتمر مدريد الرسمي، ولم تحضرها أي امرأة فلسطينية. يحدث هذا التهميش لمخاوف النساء بالرغم من فهم النساء للترابط الوثيق بين جدول أعمال الأمن ومساواة المرأة، وبخاصة فيما يتعلق بكيفية ضمان الأمن الاجتماعي والجسدي في الواقع.

ولكن قد تتاح بعض فرص إدماج المرأة. فحيثما تتبنى الدول المشاركة في مفاوضات 'الدعم' الجيوسياسية هذه الالتزام بالمعايير الدولية وإدماج النساء، فقد ترحب بالإصصات إلى مخاوف النساء والاستجابة لها من خلال مشاورات جانبية أو اليات أخرى.

**مواجهة الإقصاء والحُجج المتزايدة المؤيدة للإدماج** يحتاج الزعماء المحليون إلى دعم الجماهير الداعمة المحلية، ومنهم النساء، اللاتي قد يَكُنّ الوحيات اللاتي يتمتعن بمستوى مرتفع من الثقة بين الأطراف على جميع المستويات يسمح بالوساطة للتوصل إلى اتفاقات. كما يمكن أن تؤدي زيادة التركيز على إدماج النساء في العمليات دون الوطنية في 'المسار الثاني' أو 'المسار الثالث' إلى كسر بعض المقاومة أو العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في عملية السلام الرسمية، حيثما وجدت. وقد تكون العمليات المشتركة بين الدول سريعة التأثير بالحدس المدني للنساء على المستوى المحلي والمستوى العابر للحدود الوطنية، مما يدفع بهذه العمليات إلى الانفتاح ومعالجة نطاق أوسع من المخاوف.

### 3. تغيير الوسيط، واستخدام أطراف ثالثة لمهام الرصد والإنفاذ الجديدة أو تحديد مواعيد جديدة

في بعض الأحيان يكون استخدام أنماط جديدة من المشاركة الدولية في عملية المحادثات الرسمية، مثل تغيير المنظمة الدولية القائمة بالوساطة، أو تغيير الوسيط، وسيلة لتوليد المزيد من الثقة المتجددة أو القوة الدافعة لعملية الوساطة المتعطلة. في سوريا واليمن، حين فشلت المحادثات، استخدم تغيير في خصائص كبير الوسيط من أجل إحداث 'انفراجة' في العملية وإعطاء إحساس 'ببداية جديدة' (بغض النظر عن كون هذا الشعور وهمياً من الناحية العملية). وفي بعض الأحيان، يجري تغيير المنظمة أو البلد القائمين بالوساطة، مع بحث الأطراف عن وسطاء جدد. كما توجد حجج قوية تؤدي تعيين النساء كوسيطات بمعدل أعلى مما قد يوتي ثماره في هذه اللحظات.<sup>10</sup> ويمكن معالجة القضايا الشائكة مثل نزاع السلاح من خلال اقتراح صور جديدة من مشاركة أطراف ثالثة لزيادة الثقة ومعالجة المخاوف المتعلقة بالالتزام. في إيرلندا الشمالية، على سبيل المثال، أصبح كل من سيريل رامافوزا من المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب أفريقيا، ومارتي أهتيساري، رئيس وزراء فنلندا الأسبق، مشاركين في التفتيش على أماكن التخلص من أسلحة الجيش الجمهوري الإيرلندي في وقت حاسم من العملية.<sup>11</sup> يمكن استخدام أشخاص جدد يتمتعون بمستويات مرتفعة من الثقة بين أطراف النزاع، أو أفكار جديدة وطاقة جديدة، لبتث الثقة في المضي قدماً نحو تنفيذ التزامات اتفاقات السلام السابقة. وأخيراً، تُحدّد في بعض الأحيان مواعيد جديدة للانتهاء في محاولة لحث الأطراف على الالتزام.



**فرص الإدماج والمخاطر التي تواجهه:** يعتمد نمط الوسيط في الغالب على شخصيته، ويمكن أن يؤدي هذا إلى فرص جديدة وإلى مخاطر جديدة. فقد لا يمانع الوسيط الجديد في استخدام سبل بديلة في العمل، وعادة ما يبدأ عمله بالاجتماع مع الدوائر التنظيمية الرئيسية، كوسيلة لفهم ديناميات النزاع، ويكون ذلك بمثابة 'اختبار طريق' للمبادرات الجديدة المقترحة. وإذا لم تكن النساء مشاركات، أو كُن مشاركات بدرجة غير كافية في السابق، فقد تتاح فرصة جديدة لتحدي هذه الصيغة. ولكن تغيير الوسيط لن يُمكن العملية بالضرورة من التخلص من الأحمال السياسية المرتبطة بالوسطاء السابقين وبمرحلة المفاوضات السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك خطر بالطبع من أن يكون الوسيط الجديد أقل (وليس أكثر) تقبلاً لإدماج النساء من سلفه. وحتى مع استخدام نهج مبتكر تجاه إدماج النوع الاجتماعي، يمكن أن يعني وجود وسيط جديد من الناحية العملية فترة بداية جديدة يجب على النساء خلالها إعادة بناء علاقة مؤثرة مع الوسيط الجديد. وقد يكون هناك بعض الفقد في المعرفة المتعلقة بالتاريخ المُفصل للعملية في ظل وجود فريق جديد، مما قد يخفض من أثر التزامات المساواة بين الجنسين السابقة التي تمت أثناء العملية. ويمكن للخبرات في مجال النوع الاجتماعي أيضاً أن تتغير مع أي فريق جديد سواء للأحسن أو للأسوأ.

**مجاهبة الإقصاء والحُجج المتزايدة المؤيدة للإدماج.** سوف يتعين على الجماهير الداعمة للسلام، في العادة، أن توظف من جديد قوتها الدافعة لمرحلة الوساطة الجديدة، وأن تعيد صياغة الأفكار الرامية إلى المضي قدماً بالعملية لتتناسب فريق الوساطة الجديد الذي يتبع أساليب عمل جديدة. ويمكن أن يؤدي تعطل مفاوضات السلام بصورة مستمرة إلى استنزاف قوى المجموعات الملزمة بالتغيير السلمي، وكثيراً ما يُقابل التحول إلى نمط جديد من الوساطة بشعور بأنه لا يساعد كثيراً على تغيير ديناميات النزاع الأساسية. قد يتمثل التحدي الرئيسي في 'إعادة المشاركة' في إيجاد الطاقة اللازمة للبدء مجدداً وإعادة إنشاء الروابط مع عملية الوساطة. ولكن القشل المنكر قد يجعل الوسطاء أكثر ابتكاراً في استراتيجياتهم وأكثر انفتاحاً على أفكار الجماهير الداعمة الأوسع وعلى الطرق المبتكرة لإشراكهم.

#### 4. استغلال وساطة القناة الخلفية

في بعض الأحيان التي جنحت فيها عمليات المفاوضات الرسمية عن مسارها تماماً، أنشئت محادثات سرية بديلة لاستكشاف طرق تحفيز العملية الرسمية لكي تتحرك مرة أخرى. استخدمت المفاوضات الرسمية التي جرت في السر، وبدأت من خلال 'القنوات الخلفية' في عمليات مختلفة تتضمن عملية اليمن وكولومبيا وإيرلندا الشمالية والمحادثات بين تركيا وحزب العمال الكردستاني.<sup>12</sup> قد تنشأ مفاوضات المسار الخلفي من مبادرات 'الوكيل الحر' حيث قد يستخدم شخص معين من أحد الطرفين أو من طرف ثالث علاقاته الشخصية بمسؤولين رفيعي المستوى بغية استكشاف خيارات لبدء عملية سلام. في عام 1986، فتح هنديك جاكوبس كويتسي، الذي كان وزير جنوب أفريقيا للعدل والشرطة والسجون، قنوات الاتصال مع زعماء المؤتمر الوطني الإفريقي من خلال السجين نيلسون مانديلا.<sup>13</sup> وقد تُفتح القنوات الخلفية من خلال أطراف ثالثة غير رسمية بما في ذلك الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني.<sup>14</sup>

على الرغم من كونها مفيدة لتحقيق التواصل، إلا أن استخدام القنوات الخلفية يصبح عادةً أقل فعالية كلما ظلت المفاوضات سرية لفترة أطول.<sup>15</sup> وكلما استمرت المحادثات السرية لفترة أطول، زادت مخاطر فشل العملية في المضي قدماً. ويرجع هذا بصفة أساسية إلى الطبيعة الحصرية للمحادثات السرية.

**فرص الإدماج والمخاطر التي تواجهه:** يتمثل الخطر بالنسبة للنساء في أن 'المحادثات بشأن المحادثات' السرية التي تركز بصفة أساسية على المشاركين في النزاع عادة ما تكون شديدة الإقصاء للمرأة. على الرغم من أن المحادثات قد تركز ظاهرياً على ما إذا كانت الأطراف قد تعود إلى طاولة المفاوضات وكيفية تحقيق ذلك، إلا أن أطراف النزاع نادراً ما يقررون بدء عملية محادثات جديدة دون اشتراط بعض التعهدات فيما يخص كيفية تناول القضايا الجوهرية. وقد لا تعلم النساء شيئاً عن المحادثات ونادراً ما تتاح لهن فرصة التأثير عليها. ولكنهن قد يجدن أن عمليات المفاوضات السرية قد حددت جدول أعمال المحادثات، ووضعت العناصر التي سوف تحدد معنى 'حل النزاع' بطرق لا تشمل القضايا التي تواجهها النساء أو التي يدركن أهميتها لإنهاء النزاع. وقد تنشأ قضايا مثل إصدار عفو عام سري أو شروط وقف إطلاق النار، بل وحتى جدول الأعمال الكامل للمحادثات، من هذه المناقشات. وتظل فرص النساء تعتمد إلى حد كبير على من يحضرون المحادثات، وعلى جداول أعمالهم، والتزامهم بمشاركة المعلومات المتعلقة بالعملية السرية؛ أو ما إذا كان الوسيط سوف ينشئ أشكالاً موازية للتشاور الأوسع.

**مواجهة الإقصاء والحُجج المتزايدة المؤيدة للإدماج.** قد يكون من الصعب مجابهة ما تسببه المحادثات السرية من إقصاء – وبخاصة إذا لم يكن انعقادها أمراً معلوماً للجميع. وعلى الرغم من أن العمليات قد تحتاج مبادرات للقنوات الجانبية أو الخلفية لفترة زمنية محدودة، إلا أنه يجب في مرحلة ما الإعلان عن المفاوضات والاتفاقات لإتاحة قدر أكبر من القبول العام والإدماج. أثناء مفاوضات القنوات الخلفية، يعتمد النفوذ عادةً على من تعرف وعلى ما تعرف، وعلى استخدام هذه العلاقات بهدوء ومهارة. وتعد الأنشطة الشبكية هامة، حيث تتمكن النساء في بعض الأحيان من رسم صورة كاملة للوساطة نتيجة استقاء المعلومات من مصادر مختلفة عبر انقسامات النزاع. ومن الممكن أيضاً تنظيم جماعات من مناصري التغيير لحشدتها وراء أفكار السلام الرئيسية، أملاً في أن تؤثر على أي محادثات سرية قد تكون منعقدة.

كما يمكن استغلال تأثير طرف ثالث لضمان تمثيل النساء إلى درجة ما. وفيما يتعلق بعملية إيرلندا الشمالية، أثرت المخاوف المتعلقة بالطبيعة 'الحصرية' لجولة جديدة من المحادثات السرية من قِبَل النساء الوطنيات/الجمهوريات/الكاثوليكيات خلال عرض جدول أعمال النساء لمؤتمر السلام (1994) - والذي كان استجابة ذاتية لنتائج المحادثات السرية، التي عقدت فُيبل إعلان الجيش الجمهوري الإيرلندي لوقف إطلاق النار. وقد زاد هذا المؤتمر من الوعي بأن النساء لديهن شكوك تتعلق بأي عمليات سرية جارية وأنهن يردن أن يقدمن مدخلات. واستمرت المؤتمرات الموسعة التالية في زيادة الوعي وتكثيف الضغط السياسي ووضع استراتيجيات لإدماج النساء. وأدت هذه العمليات بمرور الوقت إلى مبادرات مثل: إنشاء التحالف النسائي وهو حزب سياسي جديد شكّل للمشاركة في عملية المحادثات وإنشاء 'جدول أعمال يهدف للتغيير' في مجال حقوق الإنسان؛ وزيادة ظهور المرأة في وفود الأطراف الأكثر اتصالاً بالنزاع، بما في ذلك الأطراف ذات المواقف السياسية المحافظة من الناحية الاجتماعية.<sup>16</sup>

## 5. الدبلوماسية الموكية

يمكن استخدام الدبلوماسية الموكية لإعادة بدء المحادثات حيث ينتقل الوسيط 'جينة' ذهاباً بين الأطراف ويصنع مقترحاً للاتفاق لإعادة بدء المحادثات استناداً إلى محادثات منفصلة. ويمكن استخدام الدبلوماسية الموكية حين يكون انعدام الثقة بين الأطراف كبيراً للغاية إلى درجة تجعلهم يرفضون الجلوس معاً في غرفة واحدة. وبدلاً من ذلك، يتولى الوسيط نقل الرسائل والخطط والاستراتيجيات والكُتب البيضاء جينة ذهاباً بين أطراف النزاع. جرى مثالاً للدبلوماسية الموكية مؤخراً خلال الجولة الأولى من المحادثات اليمنية في جنيف في تموز/يوليو 2015، حين حمل المبعوث الخاص للأمم المتحدة إسماعيل ولد الشيخ أحمد، رسائل بين تحالف يتألف من أنصار الله (الحوثيين) المناهزين للموالين للرئيس السابق على عبد الله صالح، وحكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي المدعومة من الأمم المتحدة، وتُجرى جميع المحادثات المتعلقة بسوريا التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف من خلال الدبلوماسية الموكية بين الأطراف في غرف مختلفة، وكذلك المجلس الاستشاري للمرأة وغرفة دعم المجتمع المدني.

**فرص الإدماج والمخاطر التي تواجهه:** تركز الدبلوماسية الموكية عادةً على التحرك بين الأطراف الذي يُنظر إليهم باعتبارهم الأطراف الرئيسية التي يجب أن تلتزم بوقف القتال. وقد أظهرت العملية السورية بعض الابتكار في تمكين الحركة الموكية بين مجموعات خارج نطاق أطراف النزاع، من خلال إنشاء المجلس الاستشاري للمرأة الذي سبق ذكره وغرفة دعم المجتمع المدني، على الرغم من أن هذه الآليات ليست خالية من المشكلات المتعلقة بمن يحضر ومن لا يحضر. إذا كان الوسيط ملتزماً بالإدماج، يمكن أن تنشئ الدبلوماسية الموكية مجالاً لكي ينتقل لا بين الجهات الفاعلة المسلحة فحسب، وإنما بين نطاق أوسع من الأطراف مقارنة بمن يمكنه التعامل معهم وجهاً لوجه في محادثات رسمية تجري في غرفة واحدة وفي وقت واحد. ويمكن لهذا الأسلوب أن يُمكن الوسطاء من جمع نطاق من الأفكار بشأن كيفية إعادة إحياء المحادثات وإضفاء الشرعية على مقترحاتهم.

**مواجهة الإقصاء والحُجج المتزايدة المؤيدة للإدماج** تكتسب النساء عادةً القدرة على الوصول إلى الوسطاء في لحظات الدبلوماسية الموكية من خلال عدد من التكتيكات والاستراتيجيات، التي يستخدم الكثير منها في آن واحد. وتتمثل أفضل طريقة يمكن للنساء من خلالها ضمان وجودهن على 'القائمة الموكية' في كسب التأييد وتقديم أفكار مبتكرة لكسر الجمود. ويمكنهن الضغط على الوسطاء للاجتماع بهن والإنصات لهن. ويمكنهن بناء الروابط مع الحلفاء الذين سوف يسعون أيضاً للتأثير على المحادثات لكي يعبروا عن احتياجات مجتمعاتهم المحلية وحقوق المرأة.

## 6. اتخاذ تدابير بناء الثقة

يعتبر إيجاد وتنفيذ 'تدابير بناء الثقة'، استراتيجية أخرى من بين الاستراتيجيات التي استُخدمت في إعادة إحياء مفاوضات السلام المتعطلة. يمكن لتدابير بناء الثقة أن توفر طرقاً قوية لبناء الثقة والنوايا الحسنة بين الأطراف وبين أطراف النزاع والسكان بصفة عامة. في العادة، تكون تدابير بناء الثقة عبارة عن إجراءات قابلة للقياس الكمي يمكن معالجتها فوراً دون تسوية قضايا النزاع الأوسع، وعادةً ما تكون مفيدة لجميع الجهات الفاعلة المسلحة. وتتضمن الأمثلة تبادل السجناء (وبخاصة السجناء الرفيعين المستوى) أو رفات الضحايا أو فتح الطرق وتيسير تدفق السلع والأشخاص. ويعتمد ما يمكن اعتباره من تدابير بناء الثقة على أطراف النزاع وفهمهم لما يمكن أن يبني الثقة في العملية. ولكن تدابير بناء الثقة القوية لا تهدف عادةً إلى بناء الثقة بين أطراف النزاع المباشرين فحسب، وإنما بين الجماهير الداعمة لهم بشكل أعم. في أثناء عملية السلام التركية-الكرديّة التي جرت ما بين 2012-2013، أسهم الفشل في تنفيذ تدابير بناء الثقة المقترحة في انهيار المحادثات. فمن ناحية، رفض حزب العمال الكردستاني إعادة صياغة تدابير بناء الثقة المقترحة من جانب واحد بواسطة الحكومة التركية. في حين اتهمت الحكومة التركية حزب العمال الكردستاني بالتباطؤ في تنفيذ تعهده بسحب مقاتليه إلى شمال العراق.<sup>17</sup>

**فرص الإدماج والمخاطر التي تواجهه:** يمكن أن تكون الشروط الإنسانية الأساسية أو تدابير خفض العنف أو الحد منه من تدابير بناء الثقة الهامة. وتشارك النساء عادةً بصورة مباشرة في مجابهة آثار العنف داخل مجتمعاتهن المحلية ويمكنهن تقديم خبرات من أرض الواقع تتعلق بالأمور التي من شأنها بناء الثقة في العملية فعلياً بين المجتمعات المحلية المتشككة. ويعد هذا مورداً هاماً لمبادرات السلام. وتكمن مخاطر تدابير بناء الثقة في أنها إذا ركزت على أطراف النزاع فحسب، فقد تؤدي إلى تدابير - مثل حماية حصانة الأطراف - تقوّض الدعم الشعبي للعملية. وفي غياب الرؤى التي تقدمها النساء والمجتمع المدني، قد تنفق الأطراف أيضاً على تدابير بناء الثقة دون أي إدراك لما يمكن أن يسير على نحو خاطئ أثناء التنفيذ، أو دون النص على أي آليات للتنفيذ. وعادةً ما تكون للنساء خبرات وثيقة في ديناميات النزاع يمكن أن تفيد في تصميم تدابير بناء الثقة.

**مواجهة الإقصاء والحُجج المتزايدة المؤيدة للإدماج.** في الغالب، يكون غير المشاركين في عملية المحادثات الرسمية أكثر قدرة على الاجتماع معاً وصياغة الأمور التي قد تبني الثقة في العملية وتمكن الأطراف من المضي قدماً. في إيرلندا الشمالية، على سبيل المثال، كان لجماعات حقوق الإنسان والجماعات النسائية دور رئيسي في صياغة أنواع التدابير التي يمكن أن تبني الثقة في عملية السلام خلال لحظات الجمود. على سبيل المثال، جاء استحداث مسار يختص بحقوق الإنسان في المحادثات استجابةً لمأزق شديد سعى فيه أحد الأطراف إلى ربط المحادثات بين جميع الأطراف بشرط مسبق يتمثل في نزع السلاح، بينما سعى طرف آخر إلى تأخير نزع السلاح إلى ما بعد التوصل إلى اتفاق نهائي. ووضعت جماعات حقوق الإنسان والجماعات النسائية هذا الخلاف في إطار جديد يتمثل في الحاجة لبناء الثقة في أساليب التغيير السياسي غير العنيفة، من خلال تضمين تعهدات ومؤسسات جديدة في مجال حقوق الإنسان باعتبارها من العناصر الرئيسية على جدول أعمال المحادثات. يمكن للنساء التأثير على عمليات المحادثات من خلال إنشاء حجج قوية تبين كيف يمكن لتدابير بناء الثقة أن تبني ثقة المواطنين في مفاوضات السلام وتمكن أطراف النزاع من إعادة إحياء العمليات عن طريق طمأنة جماهيرهم الداعمة الرئيسية. ويجب السعي بنشاط لاستقاء وجهات نظرهن.

#### 7. قيام أحد الجانبين بتحرك من طرف واحد

يمكن أن يتحقق تجديد عمليات السلام أيضاً عن طريق قيام أحد الأطراف بتحرك من جانب واحد إما بتغيير موقفه لزيادة إمكانية التوافق، أو باتخاذ تدبير يدل على الكرم والنية الحسنة في العملية، بطريقة تبني الثقة مع الجانب الآخر. على سبيل المثال، حينما وصلت محادثات السلام في جنوب أفريقيا إلى طريق مسدود لفترة طويلة، أجرى الرئيس فريدريك ويليم دي كليرك (بشكل مثير للجدل)، استفتاءً للبيض فقط على الاستمرار في المفاوضات مع المؤتمر الوطني الإفريقي. وقد ساعده الفوز في الاستفتاء على المضي قدماً نحو محادثات السلام بعد أن نجح في تحييد المنتقدين داخل صفوفه. وفي تحرك أكثر درامية، في نزاع إقليم الباسك، وجدت حركة 'بوزكادي' تا أسكاتاسونا الانفصالية أنها لم تستطع إشراك الحكومة الإسبانية في محادثات السلام، ولكنها قررت أنها يجب ألا تترك خصمها التاريخي يُلمي تحركاته من أجل السلام. وبدأت بعد ذلك عملية سلام 'أحادية الجانب' - وهي عبارة مُحيرة - أدت في نهاية الأمر إلى نزع سلاح الحركة وإعلان نهاية النزاع وتقديم اعتذار بطريقة ما<sup>18</sup> في الجزائر، أثناء التسعينات، عالج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عملية فاشلة سابقة بتنفيذه، من جانب واحد، لتدابير كانت دائماً مثيرة للجدل تهدف إلى إنهاء النزاع من خلال عقد استفتاءات للتصديق على هذه التدابير وإكسابها الشرعية بين الجمهور (مما ساعد في إنهاء النزاع ولكنه فشل في تنفيذ المزيد من إجراءات نقل السلطة على مدار الوقت).

**فرص الإدماج والمخاطر التي تواجهه:** تتطلب عمليات السلام المتعطلة عادةً تغييراً في موقف أحد طرفي النزاع أو كليهما. ويمكن لمن هم خارج العملية المباشرة تشجيع التحركات أحادية الجانب التي سوف تبني الثقة في العملية وتؤكد للزماء أهمية بناء مستوى إضافي من الدعم الشعبي والقوة الدافعة للعملية. ويمكن عادةً للنساء العمل عبر الخطوط الفاصلة بين الأطراف لتنسيق التحركات 'أحادية الجانب'، بحيث تؤدي إحدى المبادرات إلى إطلاق أو تشجيع مبادرات أخرى، مما يوفر إحساساً باكتساب العملية قوة دافعة. وقد يكون الطرف الذي يفكر بصورة خلاقية في كيفية الحصول على العملية التي يريدها منفحاً أيضاً لتقبل نطاق من التأثيرات والأفكار من النساء وغيرهن.

تتطوي المشاركة في عملية أحادية الجانب على مخاطر للأطراف المشاركين في اتخاذ خطوات أحادية الجانب. وفي العادة لا يمكن للأطراف تحمل هذه المخاطر إلا إذا تأكدوا من دعم مؤيديهم الأساسيين. ومن المتناقضات، أن عملية مصممة لتقديم تنازلات من طرف واحد يمكن أن تقوم فيها الأطراف بإنشاء عمليات حصرية للغاية من أجل كسب الدعم الذي يمكنها من المضي نحو الحصول على تنازل رئيسي من قبل خصوم الدولة المسلحين. على سبيل المثال، رأى المؤتمر الوطني الإفريقي والسكان من السود الذين يشكلون الأغلبية أن الاستفتاء الذي عقده دي كليرك يمثل هجمة عنيدة لمطالبهم بالديمقراطية المتعددة الأحزاب نظراً لأنه كان بمشاركة الدوائر التنظيمية الأساسية التابعة لدي كليرك فقط، باستخدام أسلوب قائم على التمييز العنصري. وفي الجزائر، انتقدت عملية الإصلاح التي كانت تقودها النخبة التابعة ليوتفليقة في التسعينات كثيراً لانعدام فرص المشاركة فيها ونتيجة لطول بقائه في السلطة (الذي انتهى الآن). كما أن التحركات الأحادية الجانب التي لا تقابل بصورة متبادلة من الخصوم يسهل التراجع عنها بسرعة.

**مواجهة الإقصاء والحُجج المتزايدة المؤيدة للإدماج.** يكون البعيدون عن الجماعات المسلحة في العادة ذوي أهمية شديدة في اكتسابها الثقة والاستعداد للتحرك من طرف واحد. وهنا يمكن أن تكون الاستراتيجيات النسائية في بناء الحركات الاجتماعية للضغط على الأطراف للعودة إلى طاولة المفاوضات، أو لاتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة فتح المحادثات الرسمية، حاسمة في إعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات.

## الخلاصة

ترتبط عمليات السلام إلى درجة كبيرة بالإحساس بوجود قوة دافعة. وعادة ما يكون انطباع وجود القوة الدافعة حاسماً في إنشاء فكرة إمكانية حدوث شيء إيجابي ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بنفسية المشاركين في محادثات السلام الرسمية، والإعلام والمجتمع بصفة عامة. وعادة ما ترتبط تدابير إعادة التنشيط بإحياء الأمل ومستويات الطاقة والتوقعات وتعزيز الروح السياسية الخلاقة المحيطة بجميع أنواع المبادرات التي يمكن أن يخوضها الوسطاء والأطراف. ولا توجد استراتيجية واحدة لإعادة تحفيز عملية تفاوض متعطلة. وعادة ما تقوم النساء بأنشطة مُصممة لتوليد القوة الدافعة لعملية ينظرن إليها باعتبارها عملية سلام مستمرة، حتى إن كانت عملية المحادثات الرسمية متعطلة. استهدفت هذه الحلقة القصيرة من سلسلة إلقاء الضوء توفير معلومات مقارنة عن عمليات السلام بشأن بعض الاستراتيجيات التي يستخدمها الوسطاء وأطراف النزاع، وتحديد ما ينتج عنها من فرص وتحديات متعلقة بإدماج النساء وهي تهدف إلى مساعدة النساء ومناصري المساواة بين الجنسين على فهم الاستراتيجيات المستخدمة عادة/المتاحة لإعادة تحفيز مفاوضات السلام الرسمية المتعطلة والمخاطر/الفرص المتعلقة بها حتى يمكنهم وضع استراتيجيات لمعالجتها.



## الموارد الرئيسية

Paffenholz, T., N. Ross, S. Dixon, A. Schluchter and J. True, 2016. Making Women Count – Not Just Counting Women: Assessing Women’s Inclusion and Influence (جعل المرأة مؤثرة، وليس مجرد إحصائها: تقييم إدماج النساء في عمليات السلام وتأثيرهن عليها). Geneva: Inclusive Peace and Transition Initiative, The Graduate Institute of International and Development Studies and UN Women

Inclusive Security, 2013. Nine Models for Inclusion of Civil Society in Peace Processes (تسعة نماذج لإدماج المجتمع المدني في عمليات السلام). Washington DC: Inclusive Security.

متاح من خلال الرابط: <https://www.inclusivesecurity.org/wp-content/uploads/2013/11/9-Models-for-Inclusive-Peace-Processes-w-footers.pdf>

Mac Ginty, R., 2006. No War, No Peace: The Rejuvenation of Stalled Peace Processes and Peace Accords (لا حرب ولا سلام: إعادة إحياء عمليات السلام واتفاقيات السلام المعطلة). London: Palgrave MacMillan



مَن نحن

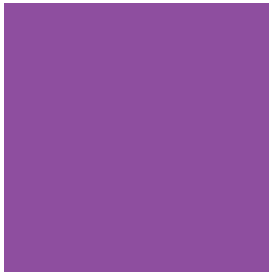
يهتم برنامج أبحاث التسويات السياسية بصورة محورية بكيفية جعل التسويات السياسية أكثر استقراراً وأكثر شمولاً للمتضررين منها بعيداً عن النخبة السياسية. وعلى وجه الخصوص، يفحص البرنامج العلاقة بين الاستقرار والإدماج، التي نُعْم في بعض الأحيان على أنها علاقة بين صنع السلام والعدالة.

يُعالج البرنامج ثلاثة أسئلة بحثية واسعة النطاق تتعلق بالتسويات السياسية:

1. كيف تظهر الأنواع المختلفة من التسويات السياسية، وما هي الجهات الفاعلة والمؤسسات والموارد والممارسات التي تُشكّلها؟
2. كيف يمكن تحسين التسويات السياسية من خلال مبادرات تتم بدافع داخلي، بما في ذلك أثر العمليات التي تتمتع النوع الاجتماعي ومؤسسات سيادة القانون؟
3. كيف يمكن للجهات الفاعلة الخارجية تغيير التسويات السياسية، ومن خلال أي التدخلات؟

تعد أكاديمية العدالة العالمية بجامعة إدنبرة هي المنظمة الرائدة. ويشمل شركاء برنامج أبحاث التسويات السياسية: مركز الدراسات النمساوي للسلام وتسوية النزاعات ومنظمة موارد المصالحة (Conciliation Resources) ومنظمة إنتر ناشيونال آيديا ومعهد الدراسات الأمنية ومعهد ريفت فالي ومعهد العدالة الانتقالية (جامعة أولستر).

احصل على مزيد من المعلومات من خلال الرابط: [www.politicalsettlements.org](http://www.politicalsettlements.org)



برنامج أبحاث التسويات السياسية. | [@PolSettlements](https://twitter.com/PolSettlements) | [PoliticalSettlements@ed.ac.uk](mailto:PoliticalSettlements@ed.ac.uk) |  
أكاديمية العدالة العالمية، جامعة إدنبرة، كلية الحقوق Old College, South Bridge, EH8 9YL  
برنامج أبحاث التسويات السياسية مُمول من وزارة التنمية الدولية، المملكة المتحدة